دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إدارة العولمة .. وعولمة الإدارة
المصدر:	مجلة البحوث الادارية - مصر
المؤلف الرئيسي:	العزازي، محمد حسن
المجلد/العدد:	مج 10, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	يوليو
الصفحات:	4
رقم MD:	65836
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EcoLink
مواضيع:	رأس المال ، العولمة ، الإدارة العامة، تكنولوجيا المعلومات ، تكنولوجيا الاتصالات ، الأسواق المالية ، الإصلاح الاقتصادي ، النظم الاقتصادية ، التخطيط الإداري ، التطوير الإداري ، التنظيم الإداري ، الهيكل الإداري ، الاقتصاد الدولي ، الرقابة الإدارية ، الإشراف الإداري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/65836

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

افتتاحية العدد

إدارة العولمة.. وعولمة الإدارة

أ.د. محمد حسن العزازى

رئيس الأكاديمية

أصبحت العولمة عنصراً حاكماً لحركة النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، فقد فرضت نفسها بقوة على النظام العالمى الجديد بمساعدة ثورة المعلومات والاتصالات والفضائيات وآليات السوق الحرة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الجغرافية وأسواق المال والنقد العالمية بحيث أصبحت مختلف الدول لا تستطيع إلا أن تندمج وتتكامل مع العولمة وتدور في فلكها وفق ما تمليه عليها إرادة شعوبها وآمالها وتعظيم منافعهم والبعد عن المخاطر المحتملة التى يمكن فى فترة وجيزة من الزمن أن تأكل الأخضر واليابس مما حصدته من نتائج إيجابية تمخضت عنها برامج الإصلاح الاقتصادى التى طبقتها وتحملت آثارها الجانبية الطبقات الكادحة بصفة خاصة.

وفى إطار ما سبق يتطلب الأمر البحث عن آليات جديدة لإدارة عملية الاندماج والتكامل على أسس موضوعية مع النظام الاقتصادى العالمى الجديد إذ إن العولمة كظاهرة عالمية يجب التعامل معها من منظور عالمى وقومى فى آن واحد دون أن نسلم قياد أمورنا إلى الدول الكبرى لتفعل بنا ما تشاء، وما علينا حينئذ سوى الإذعان والتسليم بالواقع المؤلم والتبعية المهينة، وإذا أردنا - ولا نملك غير أن نريد - التعامل مع العولمة والتنافسية فلتكن وفق إدارة علمية للدخول إلى محراب العولمة بأقدام ثابتة، ولعل ذلك يدعونا إلى التساؤل عن جدوى النظريات والمبادئ والأسس التقليدية المعروفة فى علم الإدارة من أجل الاستعانة بها فى إدارة العولمة، إذ إن تلك الأسس والنظريات جرى صياغتها وبناؤها للتعامل مع المؤسسات الجزئية (Micro)، بينما إدارة العولمة تحتاج ليس فقط إلى نظريات كلية (Macro) تصلح للتطبيق على المستوى القومى للدولة المختلفة، وإنما إلى نظريات (فوق كلية) أو إدارة كونية ليس لإدارة شئون المجتمع الدولى وإنما لإدارة عملية التلاحم والتكامل بين الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى، وهو ما يكون مدعاة للبحث عن مدخل جديد يحقق عولمة الإدارة ووظائفها من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة. فليكن التخطيط الاستراتيجى للتفاعل بين الأسواق المحلية والأسواق الدولية أحد وظائف إدارة العولمة قومياً وعالمياً، وليكن التطوير التنظيمى للهياكل الإدارية للمشروعات القومية مدخلاً لتنظيم العلاقات التشابكية بين مشروعات الداخل والمشروعات الكبرى العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القوميات، وليكن الإشراف والتوجيه الإدارى بعيداً عن تعليمات أو نصائح المؤسسات الدولية النقدية والتنموية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وغيرهما، أى أن يكون نابعاً من المؤسسات السيادية القومية وفى المسارات ووفق الضوابط التى تحقق المصالح العليا للمجتمع، كما أن الوظيفة الإدارية الرقابية على الاندماج والتكامل فى ظل العولمة يجب أن تكون فى أيدينا وبمعرفة مؤسساتنا الرقابية المنوط بها تقييم الانحرافات عن الأهداف العليا للمجتمع فى ظل العولمة. ومن كل ما سبق نرى أن عولمة الإدارة يمكن أن تكون مدخلاً مناسباً لإدارة العولمة.